



التحول نحو التكنولوجيا المالية (FinTech) وأثره على الشمول المالي

سالمة عمر محمد مسعود

قسم العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس امسجل

البريد الإلكتروني: Osalma932@gmail.com

تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر التحول نحو التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية، في ظل ما يواجهه هذا التحول من تحديات تنظيمية وهيكلية تعيق استثماره الكامل. انطلقت الدراسة من ملاحظة أن الابتكار التقني المتسارع لا يزال يصطدم بأطر تشريعية جامدة وبنية تحتية رقمية هشّة، مما يولد فجوة متسعة بين توفر التقنية وقدرتها على تحقيق إدماج مالي فعلي ومستدام للفئات المهمشة، وقد سعت الدراسة إلى تشخيص واقع البنية التحتية الرقمية ومدى مساهمتها في دعم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية، وتحليل دور الأطر التشريعية والرقابية في تشكيل بيئة الابتكار، فضلاً عن تقييم انعكاسات المخاطر السيبرانية على مستويات ثقة المستخدمين، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات ثانوية مستمدة من تقارير دولية موثوقة كتقارير البنك الدولي والمنندى الاقتصادي العالمي، باستخدام أداتي تحليل المضمون والتحليل الإحصائي الوصفي للفترة (2017-2025)، وتوصلت النتائج إلى أن حلول التكنولوجيا المالية وعلى رأسها المحافظ الإلكترونية وأنظمة الهوية الرقمية والتقييم الائتماني بالبيانات البديلة، ساهمت بشكل ملموس في رفع معدلات ملكية الحسابات والادخار الرسمي وأسهمت في تقليص الفجوة بين الجنسين والفجوة المكانية، غير أن هذا الزخم الرقمي يظل مهدداً بفعل الجمود التشريعي القائم على منطق التواجد المادي والتوثيق الورقي، وهشاشة البنية التحتية في المناطق النائية، ومخاطر الأمن السيبراني التي تضعف من ثقة الفئات غير المشمولة، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق شمول مالي مستدام يتطلب انتقالاً حقيقياً من مجرد توفير التطبيقات التقنية إلى بناء بيئة تنظيمية مرنة تتبنى المختبرات التنظيمية وتكنولوجيا الرقابة الذكية، وتعزيز الشراكة التكاملية بين القطاعين العام والخاص، مع الاهتمام الأساسي ببناء ثقافة مالية رقمية وطنية تضمن للمواطن الأمان والتمكين معاً.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الدول النامية، التحول الرقمي المالي، البنية التحتية الرقمية، المحافظ الإلكترونية.



The Transformation Toward Financial Technology Title of the Research: (FinTech) and Its Impact on Financial Inclusion

Researcher: Salma Omar Mohammed Masoud

Department of Administrative and Financial Sciences

Higher Institute of Science and Technology

Souq Al-Khamis Amsihel, Libya

Email: Osalma932@gmail.com

This study aims to analyze the impact of the shift toward financial technology (FinTech) in promoting financial inclusion in developing countries, in light of the regulatory and structural challenges that limit its full potential. The study starts from the observation that rapid technological innovation still faces rigid regulatory frameworks and weak digital infrastructure, which creates a widening gap between the availability of technology and its ability to achieve effective and sustainable financial inclusion for marginalized groups.

The study examines the current state of digital infrastructure and its role in supporting the spread of FinTech applications. It also analyzes the role of regulatory and supervisory frameworks in shaping the innovation environment, as well as the impact of cybersecurity risks on user trust levels. The study adopts a descriptive analytical approach, relying on secondary data from reliable international reports such as those of the World Bank and the World Economic Forum, using content analysis and descriptive statistical methods for the period 2017–2025.

The findings show that FinTech solutions, especially mobile wallets, digital identity systems and alternative data-based credit scoring, have significantly contributed to increasing account ownership and formal savings. They have also helped reduce both the gender gap and the geographical gap. However, this progress remains threatened by regulatory rigidity based on physical presence and paper-based documentation, weak infrastructure in remote areas, and cybersecurity risks that reduce trust among financially excluded populations.

The study concludes that achieving sustainable financial inclusion requires a fundamental shift from simply providing technological applications to building a flexible regulatory environment that adopts regulatory sandboxes and smart supervisory technologies. It also emphasizes strengthening public–private partnerships and developing a national digital financial literacy culture that ensures both security and empowerment for citizens.

Keywords: FinTech, financial inclusion, developing countries, digital financial transformation, digital infrastructure, mobile wallets.



المبحث الأول: الإطار العام للمبحث

المقدمة

في قلب المناطق الريفية بالدول النامية، نجد مشهداً يختزل تناقضات العصر الرقمي؛ مزارع يمتلك هاتف ذكي متصل بشبكة الإنترنت العالمية، لكنه يضطر لإخفاء مدخراته تحت فراشه لعدم امتلاكه حساب بنكي، فهذه المفارقة الرقمية هي نقطة الانطلاق لفهم الفجوة المالية المعاصرة؛ فبينما يمتلك المليارات إمكانية الوصول إلى المعلومات، لا يزالون مستبعدين من المنظومة المالية الرسمية، هنا تبرز التكنولوجيا المالية (FinTech) ليس فقط كابتكار تقني، بل كطوق نجاة يسعى لردم هذه الهوة وتحويل الهاتف المحمول من مجرد أداة للتواصل إلى بوابة للتمويل والادخار.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يحدث في فراغ؛ إذ تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الخدمات المالية الرقمية كانت المحرك الرئيسي لزيادة ملكية الحسابات في العقد الأخير (Demirguc-Kunt et al., 2022)، ولكن يبرز تساؤل مهم حول استدامة هذا الأثر في ظل بيئات تشريعية متصلبة؛ ففي الكثير من الدول النامية، لا تزال المنظومة القانونية تعتمد على نصوص صيغت قبل عصر الرقمنة، حيث تشترط وجود فروع مادية أو إجراءات التوقيع الحي، وهي شروط تحول دون وصول الفئات المهمشة للخدمات المالية رغم توفر الأداة التقنية بين أيديهم.

إن غياب المرونة التنظيمية يؤدي بالضرورة إلى خنق الابتكار وتقليل مستويات الثقة لدى المستخدمين، ويرى الخبراء أن مجرد توفير الوصول التقني لا يعني بالضرورة تحقيق شمول مالي حقيقي، ما لم يتم معالجة المخاطر الهيكلية وفقدان الثقة الناتج عن الفجوات الأمنية والتشريعية (Sahay et al., 2020).

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا الصدام بين سرعة الابتكار التقني وجمود الأطر القانونية، وكيف يمكن للمختبرات التنظيمية (Regulatory Sandboxes) أن تساهم في صياغة مستقبل مالي أكثر شمولاً وأماناً في الدول النامية.

مشكلة البحث

رغم الفرص الواعدة التي توفرها التكنولوجيا المالية (FinTech) لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية، إلا أن هناك فجوة متزايدة ناتجة عن قصور الأطر التنظيمية التي لم تواكب وتيرة الابتكار المتسارعة، بالتوازي مع ضعف البنية التحتية الرقمية وهشاشة منظومة الأمن السيبراني، كما أوضحه المنتدى الاقتصادي العالمي (2024) أن "القوانين المالية الحالية صُممت لعصر ما قبل الرقمنة مما خلق فجوة تنظيمية تعيق حماية المستهلكين في ظل ابتكارات الـ FinTech المتسارعة"، هذا الوضع أدى إلى حالة من عدم اليقين القانوني والمخاطر التقنية، مما يعيق التحول الشامل للمهمشين مالياً نحو القنوات الرسمية.



ومن هنا تبرز المشكلة في ضرورة تحديد الأثر الفعلي لهذا التحول في ظل هذه التحديات الهيكلية والتنظيمية.

أسئلة البحث

بناء على المشكلة البحثية التي تم تحديدها، والمتمثلة في التباين بين تسارع الابتكار التقني وبطء الاستجابة التنظيمية والهيكلية في الدول النامية، يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف تؤثر الفجوات التنظيمية والهيكلية في الدول النامية على كفاءة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سيعمل البحث على معالجتها:

- 1- ما واقع البنية التحتية الرقمية في الدول النامية، وإلى أي مدى تعوق أو تدعم انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)؟
- 2- كيف تساهم الأطر التشريعية والرقابية الحالية في الدول النامية في تشكيل بيئة الابتكار المالي الرقمي؟
- 3- ما أثر المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني على مستويات ثقة المستخدمين وقدرة التكنولوجيا المالية على جذب الفئات غير المشمولة مالياً؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تشخيص واقع البنية التحتية الرقمية في الدول النامية، وتحديد مدى مساهمتها في دعم أو إعاقة انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech).
- 2- تحليل دور الأطر التشريعية والرقابية القائمة في الدول النامية، وبيان أثرها في تشكيل وتحفيز بيئة الابتكار المالي الرقمي.
- 3- تقييم أثر مخاطر الأمن السيبراني على مستويات ثقة المستخدمين، وقدرة حلول التكنولوجيا المالية على جذب الفئات غير المشمولة مالياً في المنظومة الرسمية.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال مواكبته للتحويلات المتسارعة في القطاع المالي الرقمي، وتبرز هذه الأهمية في جانبين رئيسيين:

أولاً: الأهمية العلمية:



- 1- إثراء المكتبة الأكاديمية العربية والدولية بدراسة تحليلية تربط بين المتغيرات التقنية (FinTech) والمتغيرات التنظيمية والهيكلية في بيئة الدول النامية.
- 2- تقديم إطار مفاهيمي يوضح كيفية انتقال أثر الابتكار المالي إلى مؤشرات الشمول المالي في ظل وجود معوقات تشريعية وتقنية.

ثانياً: الأهمية العملية:

- 1- تزويد البنوك المركزية والمؤسسات النقدية برؤى حول الفجوات التشريعية التي تحتاج إلى معالجة لضمان بيئة مالية آمنة ومحفزة للابتكار.
- 2- مساعدة مزودي خدمات التكنولوجيا المالية في فهم التحديات الهيكلية (مثل البنية التحتية والأمن السيبراني) التي تؤثر على ثقة المستخدمين، مما يساعدهم في تطوير حلول أكثر ملائمة لبيئة الدول النامية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach)، والذي يعد الأنسب لطبيعة الأبحاث التي تسعى لتفسير الظواهر الاقتصادية والتقنية المعاصرة، كما يهدف هذا المنهج إلى وصف واقع التكنولوجيا المالية (FinTech) في الدول النامية، ومن ثم تحليل أثرها على مستويات الشمول المالي في ظل التحديات الهيكلية والتنظيمية القائمة.

- 1- **مجتمع وعينة الدراسة:** يستهدف هذا البحث الدول النامية، مع التركيز على الخصائص المشتركة التي تجمع هذه الأسواق الناشئة، مثل اتساع فجوة الشمول المالي والحاجة لتطوير البنية التحتية الرقمية، هذا التوجه يسمح باستخلاص نتائج عامة يمكن تطبيقها على نطاق واسع لصياغة سياسات نقدية وتقنية شاملة.
- 2- **مصادر جمع البيانات:** يعتمد البحث على البيانات الثانوية (Secondary Data)، والتي تم جمعها من مصادر موثوقة تضمن النزاهة العلمية.
- 3- **أدوات التحليل العلمي:** لتحويل البيانات إلى نتائج علمية رصينة، نستخدم أداتين متكاملتين: "تحليل المضمون"، لفحص ونقد الأطر التشريعية والتقارير الدولية لاستنباط الفجوات التنظيمية والهيكلية، و"التحليل الإحصائي الوصفي"، لعرض المؤشرات الرقمية والنسب المئوية التي تعكس تطور الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرقمية".

حدود البحث

تغطي الدراسة النطاق الجغرافي للدول النامية، وتمتد حدودها الزمانية من 2017 إلى 2025م.

تم اختيار هذه الفترة نظراً لما شهدته من طفرة تكنولوجية غير مسبوقة، خاصة في أعقاب جائحة كورونا التي سرعت من وتيرة التحول المالي الرقمي.



المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: ماهية التكنولوجيا المالية وتطورها

لا يمكن النظر إلى التكنولوجيا المالية (FinTech) على أنها مجرد استخدام للتقنية داخل القطاع المالي، بل هي تغيير حقيقي في طريقة عمل هذا القطاع؛ إذ لم تعد الخدمات المالية تُقدَّم بالشكل التقليدي، بل أصبحت تعتمد على أساليب جديدة في الدفع والتحويل والاستثمار، وهو ما أثر بشكل مباشر في دور المؤسسات المالية وطبيعة العلاقة بينها وبين العملاء.

عرفها مجلس الاستقرار المالي بأن "التكنولوجيا المالية بأنها الابتكار التقني في مجال الخدمات المالية، والذي يمكن أن يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات ذات تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وطريقة تقديم الخدمات المالية." (فلاق وسامي شارفي، 2020، ص 301).

وتعرف أيضاً بأنها "استخدام الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي، مما يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة أو عمليات أو تطبيقات أو منتجات تؤثر بشكل كبير على تقديم الخدمات المالية." (مناصرية، 2022، ص 403).

أما تطورهما التاريخ فإذا نظرنا إلى تاريخ التكنولوجيا المالية بعين الباحث، فسنجد أنها لم تولد فجأة مع ظهور الهواتف الذكية، بل مرت بمراحل تطويرية مترابطة، كل منها بنت على سابقتها ومهدت للتالية، وقد قدّم كل من (Arner و Barberis و Buckley) إطار مفاهيمي دقيق يقسّم هذا التاريخ إلى ثلاث مراحل رئيسية، أطلقوا عليها "FinTech 3.5".

امتدت المرحلة الأولى (FinTech 1.0) من عام 1866 وحتى 1967، ركزت على ربط الأسواق المالية عالمياً عبر التقنيات الأساسية، ففي عام 1866 عندما أنجز أول كابل برقي عبر المحيط الأطلسي، لم يكن ذلك مجرد حدث تقني، بل كان بداية أول مراحل العولمة المالية، إذ مكّن التجار والمستثمرين من نقل المعلومات المالية بين لندن ونيويورك في ثوانٍ بدلاً من أسابيع (Arner et al., 2015)، وتلت ذلك تطورات أخرى مثل إنشاء نظام (فيديو إير) الإلكتروني عام 1918، وظهور بطاقات الائتمان في الخمسينيات، وشبكة التلكس عام 1966، ما يميز هذه المرحلة هو أن التقنية كانت أداة خدمة للمصارف التقليدية، لا منافساً لها؛ فالمصرف هو الذي يملك التقنية ويديرها لتحسين كفاءة عملياته الداخلية.

أما المرحلة الثانية (FinTech 2.0) بدأت عام 1967 بتركيب أول جهاز صراف آلي في بنك باركليز بلندن، واستمرت حتى الأزمة المالية العالمية عام 2008، وخلال هذه الفترة، انتقلت المصارف التقليدية من الاعتماد على الورق والفروع إلى الاعتماد على الحواسيب والشبكات الإلكترونية، فقد أطلق نظام ناسداك (NASDAQ) عام 1971 كأول سوق أسهم إلكتروني بالكامل، ثم تأسست منظمة SWIFT عام 1973 لتسهيل التحويلات الدولية، وظهرت الصيرفة الإلكترونية في الثمانينيات (Arner et al., 2015)، في هذه المرحلة، ظلت المصارف التقليدية هي صاحبة القرار التقني؛



فالابتكارات كانت تأتي من داخل القطاع المصرفي نفسه، والتنظيم كان يستهدف مؤسسات مالية معروفة وخاضعة للإشراف.

وعند المرحلة الثالثة (FinTech 3.0) جاءت الأزمة المالية لعام 2008 كمنعطف حاسم، فقد الجمهور ثقته بالمصارف التقليدية، وفي الوقت نفسه أصبحت الهواتف الذكية في متناول الملايين، هنا لم تعد التقنية مجرد أداة تحسين داخلي، بل أصبحت منصة لدخول لاعبين جدد من خارج القطاع المصرفي، حيث ظهرت شركات ناشئة مثل (Square (2009 و (TransferWise (2011 ومنصات التمويل الجماعي مثل (Kickstarter (2009، وكلها تقدم خدمات مالية دون الحاجة إلى امتلاك بنك تقليدي (Arner et al., 2015)، وقد تميّزت هذه المرحلة بأن من يقدم الخدمة أصبح أهم من ما هي الخدمة؛ فالشركات الناشئة في وادي السيليكون وغيره بدأت تنافس المصارف في مجالات الدفع والإقراض وإدارة الثروات.

ثانيا: الركائز التقنية المحركة للتحويل المالي

- 1- **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة:** تعد هذه التقنية العقل المدبر للشمول المالي الحديث؛ ففي المجتمعات التي يفتقر فيها الأفراد لسجلات ائتمانية رسمية (Credit History)، يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل البيانات البديلة مثل فواتير المرافق، أنماط شحن الرصيد، وحتى سلوك الاستخدام على منصات التواصل الاجتماعي للتنبؤ بالجدارة الائتمانية، ويرى (Gomber et al., 2018) أن خوارزميات التعلم الآلي قد ساهمت في خفض مخاطر الائتمان وتوسيع نطاق القروض الصغيرة للفئات التي كانت تُصنف سابقاً بأنها غير قابلة للتمويل.
- 2- **تقنية سلاسل الكتل (Blockchain):** تكمن عبقورية البلوكشين في قدرتها على توفير الثقة الرقمية في بيانات قد تعاني من ضعف المؤسسات الرقابية، فهي تتيح إجراء معاملات مالية تتسم بالشفافية المطلقة وغير قابلة للتلاعب وبأقل تكلفة ممكنة، وتبرز أهميتها القصوى في الدول النامية في مجال الحوالات العابرة للحدود؛ حيث تساهم في إلغاء الوسائط المتعددة، مما يخفف الرسوم المرتفعة التي كانت تلتهم جزءاً كبيراً من تحويلات المغتربين.
- 3- **لمحافظ الرقمية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول:** تعتبر هي واجهة FinTech في الأسواق الناشئة، فمن خلال تحويل الهاتف المحمول إلى بنك افتراضي تم كسر حاجز المسافات الجغرافية، وتؤكد الدراسات (Suri, 2017) أن انتشار خدمات مثل (M-Pesa) قد أحدث ثورة حقيقية في تمكين الأفراد اقتصادياً، ليس فقط عبر تسهيل الدفع، بل من خلال خلق قنوات للادخار المجهرى والتأمين التي كانت بعيدة عن متناول المهمشين مالياً.

ثالثاً: نماذج أعمال التقنية المالية الأكثر تأثيراً في الدول النامية

في بيئة الدول النامية، برزت ثلاثة نماذج أعمال رئيسية كانت الأكثر تأثيراً في تحريك مياه الشمول المالي الراكدة:

- 1- **خدمات الدفع من فرد لفرد (P2P Payments):** فبدلاً من الاعتماد على التحويلات البنكية المعقدة، أتاحت شركات الـ FinTech تحويل الأموال عبر أرقام الهواتف أو رموز الاستجابة



السريعة (QR Codes) بتكلفة زهيدة جداً، ويرى (Beck, 2020) أن هذا النموذج نجح في استقطاب القطاع غير الرسمي إلى المنظومة المالية، مما وفر تدفقات نقدية يمكن رصدها وتحليلها اقتصادياً لأول مرة.

2- **التمويل البديل والقروض الجماعية (Crowdfunding & P2P Lending):** في ظل تشدد البنوك التقليدية في منح الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بسبب غياب الضمانات، قدمت منصات التمويل البديل حلاً ذكياً، فهي تربط بين أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والباحثين عن تمويل بناء على تقييمات الجدارة الائتمانية الرقمية، هذا النموذج ساهم بشكل مباشر في دعم ريادة الأعمال وخلق فرص عمل في المجتمعات النامية التي تعاني من فجوات تمويلية حادة.

3- **التأمين المجهرى (Micro-insurance):** هذا النموذج يوفر تغطيات تأمينية (صحية، زراعية، أو ضد الحوادث) بدراهم بسيطة تُدفع يومياً أو أسبوعياً عبر رصيد الهاتف المحمول، هذا النموذج يوفر شبكة أمان للفقراء ضد الصدمات الاقتصادية المفاجئة، وهو ما تعجز عنه شركات التأمين التقليدية بمتطلباتها المعقدة وأقساطها المرتفعة (World Bank, 2021).

المبحث الثالث: الأبعاد المفاهيمية للشمول المالي

أولاً: تطور مفهوم الشمول المالي

مرّ مفهوم الشمول المالي بتحول جذري في الأدبيات الاقتصادية، حيث انتقل من النظرة التي تركز على الكم، إلى النظرة التي تركز على القيمة والأثر، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة أبعاد:

1- **بُعد الوصول (Access):** ركزت الدراسات المبكرة على تذليل العقبات التي تمنع الأفراد من دخول النظام المالي، مثل المسافات الجغرافية وتكاليف فتح الحسابات، وفي هذا السياق يرى (Claessens, 2006) أن الوصول هو إمكانية الاستخدام، لكنه لا يضمن الاستخدام الفعلي، وهو ما خلق فجوة بين عدد الحسابات المفتوحة ومدى فعاليتها.

2- **بُعد الاستخدام (Usage):** مع بزوغ تقارير (Global Findex)، أدرك الباحثون أن الحسابات الخاملة لا تحقق شمولاً مالياً، لذا انتقل التركيز إلى قياس مدى تكرار واستمرارية استخدام الخدمات المالية (مثل الادخار، التحويلات، الدفع الإلكتروني)، فالشمول الحقيقي يُقاس بمدى اعتماد الفرد على هذه الخدمات في حياته اليومية.

3- **بُعد الجودة والرفاه (Quality & Financial Well-being):** وهو البُعد الأكثر حداثة وتعقيداً، حيث يتم فحص مدى ملاءمة المنتجات المالية لاحتياجات العملاء ومدى شفافية الأسعار، وحماية المستهلك الرقمي، ويؤكد (Demirgüç-Kunt et al., 2018) أن الغاية النهائية للشمول المالي ليست مجرد تقديم الخدمة، بل تعزيز المرونة المالية للأفراد، مما يمكنهم من مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة.

لذا فإن الشمول المالي الناجح هو الذي ينتقل بالفرد من مرحلة امتلاك الأداة إلى مرحلة التمكين الاقتصادي، حيث تصبح التكنولوجيا المالية هي الجسر الذي يربط بين المتطلبات التقنية والاحتياجات الإنسانية البسيطة.



ثانياً: مؤشرات القياس العالمية (Global Findex) وواقع الدول النامية

تعتبر قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex) الصادرة عن البنك الدولي المرجع المعياري الأول للباحثين وصناع القرار، حيث تعتمد على مسحات ميدانية تشمل أكثر من 120 ألف شخص في أكثر من 140 اقتصاداً، ولتحقيق الدقة في التحليل يجب فهم كيفية هيكلية هذه المؤشرات وتقاطعها مع واقع الدول النامية خلال الفترة (2017-2024).

1- ركائز القياس الأساسية في مؤشر Findex:

يتم قياس الشمول المالي من خلال أربعة محاور أساسية تمثل "دورة حياة" التعامل المالي للفرد:

- **ملكية الحسابات (Account Ownership):** النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية أو عبر الهاتف المحمول.
- **المدفوعات الرقمية (Digital Payments):** استخدام القنوات الإلكترونية لإرسال أو استقبال الأموال (أجور، مساعدات حكومية، مدفوعات تجارية).
- **الادخار الرسمي (Formal Saving):** نسبة الأفراد الذين يدخرون أموالهم داخل المنظومة الخاضعة للرقابة.
- **الائتمان الرسمي (Formal Credit):** القدرة على الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية بدلاً من المقرضين غير الرسميين.

2- ركائز القياس الأساسية في مؤشر Findex:

تُظهر البيانات الحديثة (World Bank, 2025) أن الدول النامية شهدت قفزة نوعية في ملكية الحسابات، إلا أن هذه القفزة تخفي وراءها تفاوتات هيكلية حادة تتطلب التحليل:

المؤشر	عام 2017	عام 2021	عام 2025 (أحدث بيان رسمي)	الدلالة الإحصائية
ملكية الحسابات	63%	71%	75%	نمو مستدام بفضل الهوية الرقمية وFinTech.
المدفوعات الرقمية	21%	24%	40%	قفزة تاريخية تعكس تحول السلوك المالي للادخار الرقمي.
الفجوة بين الجنسين	9%	6%	4%	اقترب ملموس من تحقيق العدالة في الوصول المالي.
الادخار الرسمي	44%	57%	62%	تحول جذري نحو الاقتصاد الغير نقدي في الأسواق الناشئة.

الجدول من تنظيم الباحث بناء على التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية



تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن الشمول المالي في الدول النامية قد انتقل من مرحلة مجرد امتلاك حساب إلى مرحلة الاستخدام الفعلي والادخار، ومع ذلك فإن هذا النمو المتسارع يضع ضغوطاً هائلة على الأطر التنظيمية، حيث أصبحت الفجوة الآن ليست في التقنية بل في التشريعات القادرة على حماية هذا الزخم الرقمي، وهو ما سنناقشه في المبحث الرابع.

3- أثر التحول الرقمي القسري (تأثير كوفيد-19):

أدت الجائحة إلى تسريع وتيرة الشمول المالي الرقمي بشكل غير مخطط له، ففي الدول النامية استقبل نحو 40% من البالغين مدفوعات رقمية (رواتب أو مساعدات) لأول مرة خلال هذه الفترة، فهذا التحول وضع البنية التحتية والتشريعات أمام اختبار حقيقي، لأنه لم يعد السؤال "هل يمتلك الفرد حساباً؟" بل "هل يستطيع استخدامه بأمان واستمرارية؟" (Demirgüç-Kunt et al., 2022).

ثالثاً: التكنولوجيا المالية كحلقة وصل لردم فجوة التهميش المالي

فبينما كانت المؤسسات المالية التقليدية تصطدم بجدران التكلفة والجغرافيا والمخاطر، قدمت FinTech حلولاً مرنة تنسجم بالآتي:

- 1- **تفسير العوائق الجغرافية:** في المجتمعات النامية، يمثل البعد الجغرافي عن الفروع البنكية حاجزاً اقتصادياً؛ حيث يتكبد سكان الأرياف تكاليف زمنية ومادية للوصول إلى الخدمات المالية، وهنا قامت التكنولوجيا المالية بتحويل الهاتف المحمول من مجرد أداة اتصال إلى فرع بنكي شامل، ويؤكد تقرير (GSMA, 2024) أن انتشار المحافظ الإلكترونية قد أدى إلى إدماج الملايين في الدورة المالية الرسمية دون الحاجة إلى بناء لبنة واحدة من الطوب، مما جعل الوصول للمال حقاً متاحاً في أبعد نقطة جغرافية وبأقل جهد ممكن.
- 2- **الهوية الرقمية:** يعاني الملايين في الدول النامية من الاستبعاد الإداري لعدم امتلاكهم وثائق هوية رسمية أو سجلات سكن واضحة، وهو ما يجعلهم عملاء غير مرغوب فيهم لدى البنوك التقليدية، قدمت التقنية المالية حلول اعرف عميلك إلكترونياً (e-KYC) التي تعتمد على القياسات الحيوية (Biometrics) مثل بصمة الوجه أو العين، والربط مع قواعد البيانات الوطنية الرقمية، هذا التحول سمح بتوفير هوية مالية لمن لا يملك هوية ورقية، مما فتح باب الانضمام للمنظومة المالية الرسمية لشرائح كانت تاريخياً خارج الحسابات.
- 3- **التقييم الائتماني بالبيانات الرقمية:** تعتمد البنوك التقليدية في منح القروض على التاريخ الائتماني (Credit History)، وهو ما لا يملكه أغلب سكان الدول النامية، وهنا يبرز الدور الأساسي للذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات البديلة؛ حيث تقوم منصات FinTech بتحليل سلوك المستخدم الرقمي (مثل وتيرة شحن رصيد الهاتف، دفع فواتير الخدمات، أو حتى نمط التجارة الإلكترونية البسيطة) لتقييم ملاءته المالية، ويرى (Khera et al., 2021) أن هذا النموذج قد مكن أصحاب المشاريع المتناهية الصغر من الحصول على تمويلات فورية بناءً على نشاطهم الرقمي وليس على ضماناتهم العينية، مما ساهم في ردم فجوة التمويل بشكل غير مسبوق.
- 4- **المعاملات المالية منخفضة القيمة:** تتجنب البنوك التقليدية المعاملات المالية الصغيرة جداً لارتفاع تكلفة معالجتها يدوياً، بينما وبفضل الأتمتة الكاملة، خفضت شركات FinTech التكلفة



الحدية للمعاملة إلى مستويات تقترب من الصفر، هذا الانخفاض سمح بظهور خدمات مثل "الادخار منخفض القيمة" و"التأمين محدود التكلفة"، وهي خدمات مصممة خصيصاً لتناسب التدفقات النقدية اليومية البسيطة لذوي الدخل المحدود، مما يعزز من مرونتهم المالية وقدرتهم على الادخار للمستقبل.

المبحث الرابع: التحديات والآليات (الجزء التحليلي)

أولاً: الجمود التشريعي

لا يكمن التحدي الحقيقي أمام التكنولوجيا المالية في ابتكار الخوارزميات أو تطوير التطبيقات، بل في اصطدام هذه الوثبات التقنية بجدار صلب من التشريعات التي صيغت بعقلية الاقتصاد المادي، فنحن الآن أمام ما يمكن تسميته "بالفجوة التشريعية"؛ حيث تسير التقنية بسرعة الضوء، بينما تتحرك القوانين المنظمة للقطاع المالي بخطوات ثقالت بفعل البيروقراطية التاريخية، هذا الصدام لا يمثل مجرد عائق إداري، بل هو فجوة بنيوية تؤدي إلى إجهاض فرص الشمول المالي في مهدها، ويتجلى ذلك في عدة أبعاد:

- 1- **التواجد المادي:** تأسست القوانين المصرفية التقليدية في الدول النامية على تقديس الكيان المادي؛ فالقانون لا يعترف بالمؤسسة المالية ما لم تكن ذات جدران وفروع منتشرة جغرافياً، هذا الإصرار التشريعي يتناقض مع طبيعة FinTech التي تهدف في جوهرها إلى التخلص من قيود المكان، فعندما يفرض المشرع على شركة ناشئة متطلبات رأس مال سيادي أو تراخيص مقرات تعادل ما يفرض على بنك تجاري ضخم، فإنه فعلياً يحكم على الابتكار بالإعدام المبكر. إن هذا التحيز للمادية يعيق ظهور المصارف السحابية الإلكترونية التي تعد الحل الوحيد لتقديم خدمات رخيصة التكلفة للفئات الفقيرة في المناطق النائية.
- 2- **التوقيع الحي والتوثيق الورقي:** بينما تمنحنا التكنولوجيا القدرة على التحقق من الهوية عبر البصمات الحيوية والذكاء الاصطناعي في أجزاء من الثانية، نجد التشريعات لا تزال تصر على الحضور الشخصي والتوقيع اليدوي وتداول الأوراق الملموسة لتفعيل الخدمات المالية، هذا التمسك بالورق يفرغ التكنولوجيا من أثنى ما تقدمه وهو "السرعة واليسر"؛ فما الفائدة من تطبيق ذكي على الهاتف إذا كان العميل مضطراً لقطع مسافات طويلة للوصول إلى موظف بشري ليوقع على ورقة مادية؟ إن هذا التعارض التشريعي يخلق حاجزاً نفسياً ومادياً يمنع المواطن البسيط من الانخراط في المنظومة الرقمية، مفضلاً البقاء في دائرة الاقتصاد النقدي التقليدي.
- 3- **قصور حماية البيانات:** في ظل غياب قوانين حديثة وشاملة لحماية البيانات الشخصية في أغلب الدول النامية، نجد أنفسنا أمام مجال يفتقر إلى تنظيم قانوني واضح، فالبيانات المالية هي النفط الجديد الذي تعتمد عليه التكنولوجيا المالية في تقييم الأهلية للحصول على الائتمان وتخصيص الخدمات، ولكن في غياب غطاء قانوني يحمي المستخدم من تسريب هذه البيانات أو إساءة استغلالها، تظل الثقة في المنظومة مهتزة، لأن غياب السيادة القانونية على البيانات يجعل المستهلك يشعر بأنه مكشوف رقمياً، مما يدفع الكثيرين للإحجام عن استخدام الخدمات التقنية خشية الوقوع ضحية للاحتيال أو الرقابة غير المشروعة، حيث يرى (Arner et al., 2022)



أن سد هذه الفجوة يتطلب الانتقال من التنظيم القائم على المؤسسة إلى التنظيم القائم على النشاط، لضمان حماية العميل دون تحجيم المبتكر.

إن نجاح الشمول المالي يتوقف على قدرة الدول على صياغة قوانين مرنة ومشجعة على الابتكار وتعترف بالهوية الرقمية وتؤمن بالمعاملات الافتراضية كواقع قانوني مكتمل الأركان.

ثانياً: التحديات الهيكلية

إذا كان الجمود التشريعي يمثل الحاجز القانوني أمام التكنولوجيا المالية، فإن التحديات الهيكلية تمثل الحاجز المادي والواقعي الذي يمنع التقنية من التحول إلى أداة شمول شاملة، حيث أن الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الدول النامية يصطدم بواقع مركب؛ فلا تتعلق المشكلة بوجود التقنية في حد ذاتها، بل بمدى نضج النظام الذي تعمل فيه هذه التقنية.

يمكن تحليل هذه التحديات من خلال ثلاثة أبعاد متداخلة:

1- **الأساسيات:** فلا يمكننا الحديث عن بنك رقمي دون الحديث عن كهرباء مستقرة وإنترنت يمكن الاعتماد عليه، ففي الكثير من المناطق البعيدة والريفية، يظل الاتصال هو العائق الأول؛ فضعف الشبكات أو انقطاعها المتكرر يحول تطبيق الهاتف من أداة مالية سريعة إلى مصدر للإحباط والقلق، إن المستخدم الذي يخشى انقطاع الإنترنت أثناء إرسال مبالغ مالية سيفضل دائماً التعامل النقدي الملموس لأنه أكثر أماناً في نظره، لذا، فإن غياب البنية التحتية المتكافئة بين المدن والأرياف يخلق نوعاً من الظلم الرقمي، حيث يستفيد سكان العواصم من الابتكار بينما يظل سكان الأطراف خارج دائرة الاهتمام.

2- **التكلفة الخفية:** غالباً ما ننظر إلى التكنولوجيا المالية على أنها وسيلة لخفض التكاليف، لكننا نغفل عن تكلفة الدخول إلى هذا العالم، لكي ينضم الفرد للمنظومة الرقمية عليه أولاً امتلاك هاتف ذكي حديث والقدرة على دفع فواتير الإنترنت بانتظام، بالنسبة لعامل بسيط أو فلاح في دولة نامية قد تمثل هذه التكاليف جزءاً كبيراً من دخله، هنا تتحول التقنية من حيث لا نقصد إلى أداة تخدم الطبقات المتوسطة والغنية أكثر من الفقراء، مما يعمق الفجوة بدلاً من ردمها. فالشمول المالي الحقيقي يتطلب أن تكون أدوات الوصول رخيصة ومتاحة بقدر رخص الخدمة نفسها.



3- **حاجز الثقة والوعي:** قد يكون أصعب عائق هو العائق النفسي والمعرفي، نحن نطلب من أشخاص تعاملوا طوال حياتهم بالعملات الورقية أن يتقوا في أرقام تظهر على شاشة الهاتف. غياب الثقافة المالية الرقمية يجعل الكثيرين يترددون في خوض هذه التجربة خوفاً من الوقوع في فخ الاحتيال أو ارتكاب خطأ تقني قد يضيع مدخراتهم، إن التكنولوجيا المالية في الدول النامية تقتصر في كثير من الأحيان إلى اللمسة البشرية التي تطمئن المستخدم؛ فالفقير يحتاج إلى من يشرح له ويدربه، وليس فقط إلى تطبيق ذكي. وبدون تعليم مالي حقيقي، ستظل هذه الأدوات لغزاً يثير الريبة بدلاً من أن يكون حلاً يبعث على الأمان.

4- **تششت الأنظمة:** فمن الناحية العملية، يعاني النظام المالي الرقمي في كثير من الدول من غياب التكامل، فنجد أن العميل المحاصر في تطبيق شركة اتصالات معينة لا يستطيع إرسال أمواله لعميل في شركة أخرى أو بنك مختلف بسهولة، حيث أن هذا التششت يجعل النظام المالي يبدو كمجموعة من الجزر المنعزلة التي لا تتواصل مع بعضها، هذا الغياب للربط الشامل يقلل من حركة الأموال ويجعل التجربة صعبة على المستخدم العادي، الذي يريد منظومة موحدة تتيح له التعامل مع الجميع بحرية، تماماً كما يتعامل بالنقود الورقية التي يقبلها الجميع بلا استثناء.

نفهم من كل هذا أن هذه التحديات ليست مجرد مشاكل تقنية يمكن حلها بضغطة زر، بل هي سلسلة مترابطة؛ فضعف البنية التحتية يرفع التكلفة، وارتفاع التكلفة يحد من الانتشار، ونقص الوعي يقتل الثقة، لذا فإن النجاح الحقيقي للتكنولوجيا المالية لا يُقاس بعدد التطبيقات في المتاجر الإلكترونية، بل بقدرة الدولة على بناء بيئة عادلة تضمن أن يكون التحول الرقمي حقاً للجميع، وليس امتيازاً لمن يمتلك المال والمعرفة فقط.

ثالثاً: مخاطر الأمن السيبراني والخصوصية

لا يزال الكثيرون ينظرون إلى المصارف بنوع من الحذر على مدخراتهم، يمثل التحول إلى التعاملات الرقمية قفزة هائلة في المجهول بالنسبة للمستخدم العادي، هنا لا تقتصر مخاطر الأمن السيبراني على الاختراقات التقنية فقط، بل تمتد لتصبح عائق نفسي واجتماعي يحول دون تحقيق الشمول المالي، ويمكن تحليل هذا الجانب من خلال الآتي:



1- **النقود غير الملموسة:** يعاني المستخدم في الدول النامية من حاجز نفسي تجاه الأموال التي لا يمكن لمسها، في الاقتصاد النقدي يشعر الفرد بالأمان طالما أن ماله في جيبه، أما في عالم الFinTech، فإن المال يتحول إلى مجرد أرقام على شاشة، هذا التحول يجعل المستخدم يشعر بهشاشة وضعه؛ ففكرة أن عطلاً فنياً أو اختراقاً بسيطاً قد يؤدي لتلاشي مدخراته بضغطة زر هي فكرة مرعبة، إن غياب الضمانات الملموسة وسرعة تنفيذ العمليات الرقمية يجعلان من أي تهديد أمني "مهما كان صغيراً" سبباً كافياً للتراجع والعودة إلى الأساليب التقليدية.

2- **الهندسة الاجتماعية:** في المجتمعات التي تعاني من انخفاض الوعي الرقمي، لا يحتاج المخترقون دائماً إلى برمجيات معقدة؛ بل يعتمدون على ما يُعرف بالهندسة الاجتماعية (Social Engineering)، من خلال انتحال شخصيات موظفي البنوك أو إرسال رسائل وهمية بالفوز بجوائز، يتم التلاعب بالمستخدمين البسطاء للحصول على بياناتهم الحساسة، هذا النوع من الاحتيال هو الأكثر فتكاً بالشمول المالي؛ لأنه يستهدف الفئات الأكثر احتياجاً (مثل كبار السن أو محدودي التعليم)، والذين بمجرد تعرضهم لتجربة احتيال واحدة، يتحولون إلى أعداء للتقنية، وينقلون تجربتهم السلبية لمحيطهم الاجتماعي، مما يدمر سنوات من جهود بناء الثقة.

إن الأمن في عالم التكنولوجيا المالية ليس مجرد جدران حماية أو تشفير بيانات، بل هو عملية صناعة اطمئنان، لن يتحقق الشمول المالي الحقيقي ما لم يشعر المواطن البسيط أن محفظته الرقمية محصنة قانونياً وتقنياً مثل خزنته الحديدية، لذا فإن مواجهة هذه المخاطر تتطلب توازناً دقيقاً بين الابتكار التقني وبين التوعية البشرية المستمرة، لضمان ألا تتحول التقنية من جسر للشمول إلى فخ للاحتيال.



رابعاً: مخاطر الأمن السيبراني والخصوصية

إن الانتقال من مرحلة تشخيص العوائق إلى مرحلة تنفيذ الحلول يتطلب بالضرورة تغيير جذري في الفلسفة التنظيمية للدولة؛ لأن المعالجة ليست في إضافة نصوص قانونية جديدة فقط، لكن في خلق نظام بيئي مرن يستوعب الصدمات التقنية ويحولها إلى فرص تنموية، ويبدأ هذا المسار بتبني ما يُعرف بالمختبرات التنظيمية، وهي تمثل الجسر الأكثر ذكاءً لسد الفجوة بين المبتكر والمشرع، فبدلاً من وقوف الدولة موقف المتفرج أو المانع، تتيح هذه المختبرات مساحة آمنة لتجربة الحلول المالية الجديدة تحت عين الرقيب، مما يسمح للمصارف المركزية بفهم ديناميكيات التكنولوجيا قبل تقنينها، ويمنح الشركات الناشئة فرصة النمو دون الغرق في تعقيدات التراخيص التقليدية التي صُممت لعصر مضى.

وفي نفس الوقت، لا يمكن إغفال الدور الأساسي الذي تلعبه تكنولوجيا التنظيم كأداة رقابية عصرية؛ حيث إن مواجهة سرعة الابتكار الرقمي لا تكون بالرقابة اليدوية البطيئة، بل بأتمتة عملية الامتثال ذاتها، إن توظيف الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في مراقبة التدفقات المالية يمنح النظام المالي حصانة فورية ضد غسيل الأموال والاحتيال، ويقلل من تكاليف التشغيل التي كانت تُثقل كاهل الشركات والمواطن على حد سواء، هذا التحول التقني في الرقابة يجعل القانون ذكياً ليحمي السوق دون أن يخنق روح الابتكار فيه.

ومع ذلك، تظل هذه الحلول التقنية والقانونية منقوصة ما لم تُرَدِّفها استراتيجية وطنية شاملة لبناء المواطن المالي الرقمي، إن ردم فجوة الوعي هو الضمانة الحقيقية لاستدامة الشمول المالي؛ إذ يجب أن تنتقل جهود الدولة من مجرد توفير التطبيقات إلى غرس الثقافة المالية الرقمية في صلب السلوك اليومي للمجتمع، ويتم ذلك عبر برامج تعليمية ممنهجة تحول التكنولوجيا من لغز محفوف بالمخاطر إلى أداة تمكين موثوقة، فعندما يدرك المستخدم حقوقه الرقمية ويجيد حماية هويته المالية، تذوب حواجز الخوف النفسي، وتصبح التقنية جزءاً أصيلاً من حياته الاقتصادية، مما يخلق طلباً مستقراً يعزز من قوة الاقتصاد الكلي.

وختاماً لهذا المسار التحليلي، يبرز نموذج الشراكة التكاملية بين القطاعين العام والخاص كضرورة حتمية لا ترفاً إدارياً، فإن مواجهة تحديات البنية التحتية والوصول للمناطق النائية تتطلب تكتافاً تتولى فيه الدولة دور الممكن والمشرع عبر فتح قواعد بيانات الهوية الوطنية وتطوير شبكات الاتصال، بينما



يتولى القطاع الخاص دور المبتكر والمُنَفَّذ الذي يقدم حلولاً مرنة تناسب احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل، إن هذا التناغم بين سلطة الدولة ورشاقة الشركات التقنية هو الكفيل بتحويل التكنولوجيا المالية من مجرد وسيلة تقنية عابرة إلى رافعة اقتصادية واجتماعية تضمن دمج الجميع في اقتصاد المستقبل، وتؤسس لعهد جديد من العدالة المالية التي لا تستثني أحداً.

الخاتمة

إن ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يؤكد أن التكنولوجيا المالية أصبحت قوة تحويلية حقيقية تعيد رسم خريطة الشمول المالي في الدول النامية، فمن خلال المسح التحليلي للمؤشرات الإحصائية الممتدة بين عامي 2017 و2025، تبدو العلاقة بين انتشار حلول الرقمنة المالية وارتفاع معدلات ملكية الحسابات والادخار الرسمي واضحة ومتسقة؛ إذ ساهمت المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمية في سحب شرائح واسعة من القطاع غير الرسمي نحو المنظومة المالية الرسمية، وهو ما يعني أن التحول الرقمي لم يحسّن الخدمات للمشمولين سلفاً فحسب، بل خلق مشاركة مالية جديدة لمن كانوا خارج الحساب تماماً، وعلى صعيد آخر أظهرت الدراسة أن تقنيات الهوية الرقمية والجدران الائتمانية المبنية على البيانات البديلة تمثل مدخلاً فعالاً لتجاوز العقبات التقليدية التي ظلت لعقود تحاصر الفئات المهمشة، سواء كانوا سكاناً في مناطق نائية بعيدة عن الفروع البنكية، أو نساء يواجهن قيوداً اجتماعية وقانونية تحول دون امتلاكهن لحساب مستقل، وهو ما انعكس انخفاضاً ملموساً في الفجوة الجندرية والمكانية على حد سواء.

غير أن هذه النتائج الإيجابية لا يجب أن تغطي على معضلة أخرى تكشف عنها الدراسة، وهي أن العائق الرئيسي أمام استدامة الشمول المالي لا يكمن في قصور التقنية ذاتها، بل في الجمود التنظيمي الذي يصاحبها، فلا تزال الأطر التشريعية في معظم الدول النامية تستند إلى منطق التواجد المادي والتوثيق الورقي التقليدي، مما يخلق تعارضاً بنيوياً مع طبيعة الابتكار المالي الرقمي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية ويعتمد على الهويات الافتراضية والعقود الذكية. وإذا أضفنا إلى ذلك مخاطر الأمن السيبراني وهشاشة البنية التحتية المعلوماتية في المناطق النائية، فإننا ندرك أن بناء الثقة الجماعية في المنظومة المالية الرقمية يتطلب أكثر من مجرد توفر التطبيقات؛ إنه يتطلب استراتيجيات أمنية وتقنية صارمة، إلى جانب برامج توعية مجتمعية تبني ما يمكن تسميته برأس المال الاجتماعي للنقّة.



من هنا، يمكن القول إن التحول نحو الشمول المالي الرقمي لم يعد خياراً استراتيجياً، بل أصبح ضرورة حتمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبقدر ما وفرت التكنولوجيا المالية من حلول عبقرية واعدة، تظل كفاءتها مرهونة بمدى قدرة المشرع والمنظم على مواكبة هذا التسارع التقني بمرونة ومسؤولية، فالجمع بين الابتكار المسؤول والتنظيم المرن الذي يحمي المستهلك دون أن يخنق الابتكار، يظل السبيل الوحيد لضمان أن تظل المنظومة المالية في خدمة الإنسان وتطلعاته نحو الاستقرار والنمو المستدام.

المراجع

- 1- شلابية، فلاق، وشارفي، سامية. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي: تجربة مملكة البحرين. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 21(1).
- 2- مناصرية، خولة. (2022). التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، 6(1).

- 1- Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2015). The evolution of FinTech: A new post-crisis paradigm? University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper.
- 2- Beck, T. (2020). *FinTech and financial inclusion: Opportunities and pitfalls*. Asian Development Bank Institute.
- 3- Claessens, S. (2006). Access to financial services: A review of the issues and public policy objectives. *The World Bank Research Observer*, 21(2).
- 4- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. World Bank Group.
- 5- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. World Bank Group.
- 6- Gomber, P., Kauffman, R. J., Parker, C., & Weber, B. W. (2018). On the fintech revolution: Interpreting the forces of innovation, disruption, and transformation in financial services. *Journal of Management Information Systems*, 35(1).
- 7- GSMA Association. (2024). *State of the industry report on mobile money 2024*.
- 8- Khera, P., Ng, S., Ogawa, S., & Sahay, R. (2021). *Measuring digital financial inclusion: The role of fintech* (IMF Working Paper No. 2021/090). International Monetary Fund.



-
- 9- Sahay, R., von Allmen, U. E., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., Bazarbash, M., & Beaton, K. (2020). *The promise of digital financial inclusion: Advancing the fintech revolution*.
 - 10- Suri, T. (2017). Mobile money. *Annual Review of Economics*, 9.
 - 11- World Bank. (2025). *The Global Findex Database 2025: Connectivity, digital payments, and financial resilience*. World Bank Group.
 - 12- World Bank Group. (2021). *Fintech and the future of finance: Flagship report*. World Bank.
 - 13- Zetzsche, D. A. (2020). Regulating a digital revolution. *Fordham Journal of Corporate & Financial Law*.